ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

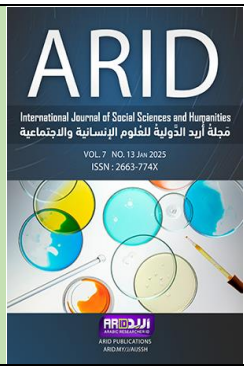

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والاجتماعية

العدد الثالث عشر، المجلد السابع، يناير 2025 م

الأقوال التي ضعفها ابن عرفة في تفسيره لمخالفتها القراءات القرآنية وقواعد اللغة العربية (جمعاً ودراسةً)

د. مزدلفة السر محمد علي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية، جامعة الخرطوم (السودان)

The sayings that Ibn Arafa weakened in his interpretation because they contradicted Qur'anic readings and the rules of the Arabic language (Collect and study)

Dr. Mozdalefa Al-Sir Muhammad Ali

Assistant Professor, Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Education, University of Khartoum (Sudan)

mozdalefa7@gmail.com
arid.my/0007-3968
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2025.6135

ARTICLE INFO

Article history:
Received 19/07/2024
Received in revised form 26/08/2024
Accepted 09/12/2024
Available online 15/01/2025
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2025.6135

ABSTRACT

This research aims to find out the sayings that Imam Ibn Arafa rejected and judged to be weak because they contradicted the Qur'anic readings and the rules of the Arabic language in his interpretation, which is labeled (Ibn Arafa's interpretation), while studying these sayings and comparing them with the sayings of the commentators and linguists. The descriptive approach was used in its deductive approach. This research came in an introduction, three sections, and a conclusion. The introduction addressed the importance of the research, its objectives, the reason for choosing it, its limits, relevant previous studies, the research methodology, and its plan. The first section: was to introduce Imam Ibn Arafa, and the second section: included statements that Ibn Arafa had weakened. Arafa for contradicting the Qur'anic readings, while the third section was devoted to the sayings that Ibn Arafa weakened it because it violated the rules of the Arabic language, and the research concluded with a conclusion that included the results and recommendations. The research reached a number of results, the most important of which is: Ibn Arafa's interpretation is a dictation that he delivers during his scholarly exegetical sessions. He did not write and write extensively. His approach was to respond to readings. The Qur'an and linguistic rules, analysis and good reasoning. As for the most important recommendations: conducting a study to clarify the impact of his readings and balancing them with the opinions of the imams of this science.

Keywords: Al-Wargami, sayings, readings, interpretation, weakness.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة الأقوال التي ردها الإمام ابن عرفة وحكم عليها بالضعف لمخالفتها القراءات القرآنية وقواعد اللغة العربية في تفسيره الموسوم ب (تفسير ابن عرفة) مع دراسة هذه الأقوال ومقارنتها بأقوال المفسرين وأهل اللغة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في مدخله الاستنباطي، جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، عالجت المقدمة أهمية البحث، وأهدافه، وسبب اختياره، وحدوده، والدراسات السابقة ذات الصلة، ومنهج البحث، وخطته، أما المبحث الأول :فكان للتعريف بالإمام ابن عرفه، وأما المبحث الثاني :تضمن الأقوال التي ضعفها ابن عرفة لمخالفتها القراءات القرآنية، فيما خصص المبحث الثالث :للأقوال التي ضعفها ابن عرفة لمخالفتها قواعد اللغة العربية، وختم البحث بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات، وقد توصل البحث إلي جملة من النتائج أهمها: أن تفسير ابن عرفة عبارة عن إملاءات يلقيها أثناء مجالسه العلمية التفسيرية، فهو لم يكن مكثراً من الكتابة والتدوين، كان منهجه في رد القراءات القرآنية والقواعد اللغوية التحليل وحسن التعليل، أما أهم التوصيات: إجراء دراسة في بيان أثر القراءات عنده وموازنتها مع أراء أئمة هذا العلم.

الكلمات المفتاحية: الورغمي، الأقوال، القراءات، التفسير، الضعف.

المقدمة:

الحمد لله الذي أعلى أقدارنا بالقرآن، ووضع به أوزارنا، ورفع به ذكرنا، والصلاة والسلام على من أيده الله عز وجل بالقرآن مبشرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، صلي وسلم ربي على أشرف من علم، وأذكى من أفهم وفهم، وعلى آله وصحبه الذين ترجموا القرآن واقعاً، واتخذوه إلى جميع المكرمات دافعاً، أما بعد:

ما أَحْوَجَنَا اليوم إلى الرجوع إلى القرآن الكريم فلقد كان للقرآن الكريم – وما زال وسيظل بإذن الله تعالى إلى قيام الساعة – الأثر الأقوى والأول في الحياة، إن القرآن الكريم له أثر على النفوس وسلطان علي القلوب لما حوته آياته من معاني عظيمة وقيم سامية رفيعة فالقرآن الكريم كله إرشاد وتوجيه وتقويم، ولقد أنزله الله تعالى على خير خلقه محمد صل الله عليه وسلم، وفصّل فيه لعباده كل ما يرتضيه من العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق والقيم، هذا القرآن يرفع الله به أقواماً، ويضع به آخرين، فبالقرآن يتفاوت الناس، ولقد شرف الله أهله، فكانوا أهل الله وخاصته، وجعلهم الله شهداءه على العصر الذي هم فيه، ففي كل عصر يختار الله شهوداً يشهدون عليهم بما عملوا، وأهل القرآن شهود الله المزكون، الذين لا يجرحهم أحد، ولا يمكن أن يتطاول عليهم أحد، لأن الله عز وجل أعلى منزلتهم ومكانهم ولقد غيض الله تعالي لحفظ كتابه علماء أجلاء أفنوا حياتهم في خدمة كتابه، وعكفوا على دراسته وفهمه واستنباط أحكامه وحكمه، وتعد مؤلفاتهم في التفسير وعلوم القرآن خير شاهد على ذلك، ونظراً لاختلاف وتنوع أساليب التفسير ومناهجه فقد وقع من البعض الخطأ والزلل، فخالفوا منهج التفسير الصحيح، ولا شك أن بعضاً من كتب التفسير قد وقعت فيها بعض الأقوال الضعيفة والشاذة، لذا كان واجباً علي من يفسر القرآن أن يتتبع تلك الأقوال ويوضح مواطن الضعف فيها، ومن بين العلماء الذين عنوا بهذا الشأن الإمام ابن عرفة المالكي إذ يعد تفسيره من أجل التفاسير وأنفسها، ولقد حظي بدراسات عديدة، ولقد كان من نهج الإمام ابن عرفة في تفسيره تتبع تلك الأقوال الضعيفة والرد عليها، مبيناً ضعفها أو شذوذها، مع ترجيح للأقوال الصحيحة. ولم يتولَّ العلامة ابن عرفة كتابة هذا التفسير بنفسه، ولكن طلبته هم من دون هذا التفسير المتضمن خلاصة دروسه القيمة، فصارت تلك الإملاءات تفسيراً ينسب إليه، وقد قام بتقييدها عنه جمع من تلاميذه، وهو ما أشار إليه الحافظُ ابن حجر-رحمه الله-في قوله :(وعلَّق عنه بعض أصحابنا كلاماً في التفسير في مجلدين كثير الفوائد، كان يلتقطه في حال قراءتهم عليه، ويدونونه أولاً فأول، وكلامه دال على توسعٍ في الفنون، وإتقان وتحقيق) (ابن حجر العسقلاني، 1969، ج. 2، ص. 192)

وأشهر الذين عرفوا بتدوين هذا التَّفسير هم ثلاثة من أكابر أصحابه :تونسي، وجزائري، ومغربي أما التونسي؛ فهو أكبر أصحاب ابن عرفة، وأخصهم به، وهو الشيخ محمد الأبي، وأما الجزائري؛ فهو الشَّيخ أحمد البسيلي، وأما المغربي؛ فهو الشَّيخ أبو القاسم السلاوي) (ابن عاشور، 1970، ص. 106)

أهمية البحث:

1. ارتباطه الوثيق بالقرآن الكريم، وفهمه وتدبره، ومنهجه في الهداية للتي هي أقوم، فهو منبع الهداية الأول.

2. القيمة العلمية لتفسير الإمام ابن عرفة، فهو يعتبر أصل من أصول التفسير.
3. بيان جهود الإمام ابن عرفة في التفسير.
4. حاجة المجتمعات المسلمة لمثل هذه البحوث التي تهتم بمعرفة الأقوال التفسيرية ومعرفة أحوال المفسرين.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. التعرف على ابن عرفة المالكي وتفسيره
2. معرفة الأقوال التي ضعفها ابن عرفة بسبب مخالفة القراءات القرآنية.
3. معرفة الأقوال التي ضعفها ابن عرفة بسبب مخالفة اللغة والنحو والبلاغة.

أسباب اختيار البحث:

أمّا سبب اختياري لهذا الموضوع فيتلخص في عدة أسباب، وهي:

1. الوقوف على الأقوال التي ضعفها الإمام ابن عرفة حيث أن هذه الأقوال شغلت حيزاً كبيراً في تفسيره.
2. الحاجة الماسّة لمثل هذه المواضيع المهمة والتي يحتاج اليها الناس
3. الرغبة في إثراء المكتبة العلمية بالكتابة في هذا الموضوع

حدود البحث: يحدد هذا البحث في كونه يعرض أهم الأقوال التي ضعفها الشيخ ابن عرفة في تفسيره لمخالفتها القراءات القرآنية وقواعد اللغة العربية، فيما اشتمل عليه متن تفسيره الموسوم ب (تفسير ابن عرفة) ومناقشته في هذه الأقوال.

الدراسات السابقة:

نسبة لمكانة تفسير ابن عرفة العلمية فقد حظي بكثير من الدراسات العلمية، ولكن حسب اطلاعي لم يتناول أحد الدارسين موضوع الأقوال التي ضعفها ابن عرفة في تفسيره لمخالفتها القراءات وقواعد اللغة العربية ومن هذه الدراسات

1. آراء ابن عرفة المالكي الأصولية من خلال تفسيره :جمعًا ود راسة، رسالة ماجستير للباحثة :عائشة بنت عبد الله بن ناصر السعوي، جامعة القصيم، 2014 م
2. تفسير ابن عرفة برواية البسيلي، د راسة وتحقيق لسورة الأعراف، رسالة الماجستير في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1426-1427، للباحثة العالية شعراوي.

3. التفسير بين البيضاوي وابن عرفة، رسالة دكتوراه في المعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة، تونس 1415 ه، للباحث: سعيد سالم سعيد فاندي.

4. اختيارات الإمام ابن عرفة في تفسيره (من بداية الجزء الثامن والعشرين إلى نهاية الجزء الثلاثين) دراسة تحليلية وصفية، رسالة ماجستير بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2017 م، للباحثة: فائزة حسين يحيى الشامي.

5. اختيارات الإمام ابن عرفة في تفسيره من بداية الجزء الأول إلى نهاية الجزء الثالث(دراسة تحليلية وصفية) ، رسالة ماجستير بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، 2017 م، للباحث :رياض محمد ناجي سعيد.

6. بحث بعنوان (ابن عرفة الورغمي التونسي دراسة في سيرته وعلومه الشرعية) للباحثة د. أحلام صالح وهب، جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، مج (6) العدد (4) العام 2007، وقد ركزت فيه الباحثة على جانب الحياة العلمية لابن عرفة ونتاجه العلمي من المؤلفات والآراء وغيرها، وقد كان الاهتمام فيه على الناحية الشرعية.

7. ابن عرفة والمذهب المالكي خلال القرن 8ه / و14 م، سعد غراب، مجلة الهداية، المجلس الإسلامي الأعلى، تونس، مج(12) العدد (3) لسنة 1985م.

8. التفسير والتأويل في تفسير ابن عرفة لسورة الأنعام، منهل يحيى إسماعيل، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل، مج (16) العدد (24) العام 2021 م الصفحات 1-30

9. منهج ابن عرفة في الاستشهاد بالشاطبية في تفسيره :دراسة استقرائية، مها عبد العزيز عبد الغني الجبار، مجلة كلية الإمام الأعظم، العام 2021م، العدد (36) الصفحات 571-593.

10. ترجيحات الإمام ابن عرفة (ت 803 ه) من خلال تفسيره لسورة البقرة في الآيتين (11-119) جمعاً ودراسة، أسماء إبراهيم خليل الحمادي وفارس فاضل موسى الشمري، جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد (18) العدد (1)، لسنة 2022

11. بحث بعنوان (علم القراءات القرآنية عند الإمام ابن عرفة التونسي) للباحث د. عبد الله بن خالد بن سعد الحسن، مجلة العلوم الشرعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (66) العام 2023م، تناول فيه الباحث القراءات القرآنية، وكان المنهج فيه أن يذكر الاختلاف بين القراءات وعودة كل قراءة إلى أصلها عند القراء دون أن يقف عليها من الناحية الإعرابية والدلالة النحوية

منهج البحث: تطلبت طبيعة البحث الطريقة الاستنباطية التي تعد إحدى أساليب المنهج الاستقرائي الوصفي، وكذلك اتَّبع الباحث بعض الخطوات البحثية المختصرة التالية:

1. جمع الآيات القرآنية ذات العلاقة بموضوع البحث مع عزو الآيات إلى سورها وذكر اسم السورة ورقم الآية.
2. جمع الأحاديث النبوية ذات الصلة بموضوع البحث، ثم تخريج الأحاديث من مظانها الحديثية.
3. متابعـة أقوال العلماء لما له علاقة بالموضوع من كتب التفسير.
4. اعتماد الطريقة الاستنباطية؛ وذلك بهدف الأقوال التي ضعفها ابن عرفة في تفسيره، والوقوف عليها.
5. الاعتماد على الآيات التي ذكر ابن عرفة أن فيها ضعفا، وتوزيعها على فصول البحث ومباحثه ومطالبه.
6. وضع العناوين المناسبة للمباحث والمطالب.
7. توثيق الآيات القرآنية المذكورة، وذلك بذكر السورة رقم الآية في متن البحث تجنبا لإثقال الحواشي.
8. الاستدلال بأقوال العلماء والمفسرين مع التوثيق في الحاشية، مع الاستعانة بمصادر ومراجع عامة تخدم البحث.
9. بيان معاني مصطلحات البحث بالرجوع الى مصادرها الأساسية.
10. عمل فهارس للمصادر والمراجع.

خطة البحث: جاء تقسيم هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

أما المقدمة ذكرت فيها (أهمية البحث، وأهدافه، وأسباب اختياره، وحدوده، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ومنهجه، وخطة البحث)

المبحث الأول للتعريف بالإمام ابن عرفه: تناولت فيه اسمه ونسبه ومولده وطلبه للعلم ومؤلفاته ووفاته.

المبحث الثاني: تضمن الأقوال التي ضعفها ابن عرفة في تفسيره لمخالفتها القراءات القرآنية.

المبحث الثالث :تضمن الأقوال التي ضعفها ابن عرفة لمخالفتها قواعد اللغة العربية

الخاتمة: ختم البحث بخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات، واتبع البحث بقائمة للمصادر والمراجع.

المبحث الأول:

اسمه ونسبه ومولده:

هو محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورغمي والورغمي: نسبة إلى وَرْغَمَّة، جنوب تونس، وهي: «بفتح الواو، وسكون الراء، وفتح المعجمة، وتشديد الميم . (السخاوي، 240/9) التونسي، المالكي، شيخ الشيوخ ويعرف بابن عرفة ويكني (بابي عبد الله) مقرئ، فقيه، أصولي بياني، منطقي، متكلم، فرضي، حاسب خطيب. (رضاء، 285/11)

ولد بتونس سنة سِتّ عشرَة وَسَبْعمائة، وَقَرَأَ بالروايات على أبي عبد الله مُحَمَّد بن حسن بن سَلمَة وَغَيره، وبرع فِي الْأُصُول، وَالْفُرُوع، والعربية، والمعاني، وَالْبَيَان، والقراءات، والفرائض، والحساب. وأخذ الموطأ والفقه والأصول من ابن عبد السلام، وأخذ الصَّحِيحَيْنِ من الْوَادي آشي، وَكَانَ معروفاً بالعبادة والزهد والورع والعلم. ولقد رحل إليه كثير من الناس وانتفعوا بعلمه، وَلم يكن مثله بالغرب فِي العلم والتحقيق، وَكَانَت الْفَتْوَى تَأتيه من مَسَافَة شهر. (السيوطي، 229/1)

وكان ابن عرفة رجلًا عالمًا زاهدا في القضاء معرضًا عن التزلف للأمراء فلا يأتيهم إلا إذا أرسلوا إليه في حل معضلة أو استشارته في تعيين القضاة أو تقديمه للإصلاح بين القبائل والأعيان، وكان مع مهابته وشدته على المداهنين، يتواضع للضعفاء وطلاب العلم ويجود على الفقراء منهم ويتواضع للصبيان، وكان تقيا ورعا. (التنبكتي، 2000، ص. 465)

طلبه للعلم:

عرف الإمام عرفة رحمه الله بالجد والاجتهاد منذ صغره، كما عرف بملازمته لأهل العلم والصلاح، فظهرت عليه مقدمات الفلاح في وقت مبكر، أنتجت فيما بعد عالماً صالحاً جليلاً عاملاً، وقد اشتهر باجتهاده في طلب العلم منذ صغره وحتى كبره قال تلميذه البرزلي يصف حرص أستاذه على طلب العلم:" أدركناه يقرأ في الصيف الأصلين والمنطق والفرائض والحساب والقراءات في آخر عمره" ولم يرحل لطلب العلم أو لغيره إلا للحج سنة (792ه) وقد أخذ عن مشايخ بلده وكذلك عمن وفد إلى تونس من علماء البقاع الأخرى. (ابن فرحون اليعمري، ج. 2، ص. 339)

مؤلفاته:

خلف الإمام ابن عرفة رحمه الله ثروة علمية واسعة تمثلت في مؤلفاته الكثيرة المفيدة، والقيمة في محتواها فهو من العلماء الذين أفنوا حياتهم في الإملاء والتدريس، ولقد صنف في التفسير وعلوم القرآن والحديث والفقه والنحو والأصول وعلم الكلام والمنطق وسنذكر بعضاً منها:

1. **تفسير ابن عرفة:** تفسير القرآن الكريم، وكان تلاميذه يدونون ما يلقي عليهم، واشتهر من هؤلاء المدونين ثلاثة، البسيلي، والأبي، والسلاوي، والكتاب (مطبوع) طبعتين الأولى تضمنت سورة الفاتحة والبقرة، تحقيق حسن مناعي .والثانية (تفسير ابن عرفة) تضمنت تفسير القرآن الكريم كاملًا بأربعة أجزاء، تحقيق جلال الدين السيوطي، واعتمد في التفسير على ابن عطية والزمخشري إلى جانب عدد من المفسرين وعلماء اللغة العربية والمنطق والأصول، وكانت آراؤه واضحة ومعبرة عن شخصيته. (الياباني، 1951-1955، ج. 2، ص. 177)
2. تساعيات في الحديث.
3. عشاريات في الحديث

4. شرح مختصر الحوفي في الفرائض ويسمى مختصر الفرائض، وذكر في أوله أنه لما تكرر إقراؤه لكتاب الحوفي، وكان يلقي لطلبته مسائله الجزئية بضوابط كلية، وكثيرا ما التمسوا منه تكريرها، وعدده ٥٨ ورقة من القطع المتوسط يوجد بالمكتبة الوطنية (وأصله من المكتبة العبدلية).
5. المبسوط في الفقه، 9 أسفار.
6. المختصر الشامل في التوحيد، ورتبته على منوال طوالع الأنوار للشيخ القاضي ناصر الدين البيضاوي -رحمه الله -ليكون معينا على فهمه وعلمه.
7. مختصر المذهب، جامع لمسائل المذهب، وأقوال أصحابه، وفروع مسائله ذكر فيها بعض المسائل قرابة الخمسين قولاً منسوبة لقائلها
8. المختصر في المنطق، حققه ونشره الأستاذ سعد غراب، المطبعة العصرية، تونس بلا تاريخ، ومعه الجمل للخونجي.
9. منظومة في قراءة يعقوب (حاجي خليفة، 1941-1943، ص. 438) وغيرها ([1])

وفاته:

توفي رحمه الله بتونس سنة ثلاث وثمانمائة للهجرة ليلة الخميس في الرابع والعشرين جمادى الآخرة عن عمر يناهز الثمانين عاماً بعد حياة حافلة بالعلم والتلم والتدريس والفتيا وقد قال عن نفسه:

بلغت الثمانين بل جزتها فهان على النفس صعب الحمام

وآحاد عصري مضوا جملة وصـاروا خيالا كطيف المنام

وكانت حياتي بلطف جميل لسبق دعاء أبي في المـقام (الداوودي، د. ت، ج. 2، ص. 293؛ السيوطي، د. ت، ج. 1، ص. 230؛ ابن عرفة، 2014، ج. 1، ص. 21)

وقال صاحب الوفيات:

توفي شيخنا الإمام الحجة أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي نسباً، التونسي بلداً، سنة ثلاث وثمانمائة بتونس في جمادى الآخرة (ابن قنفذ، 1983، ص. 379) وقيل توفي ليلة الخميس الرابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ثلاث وثمانمائة بتونس ولم يخلف بعده مثله (ابن الجزري، د. ت، ج. 2، ص. 243) وقال تلميذه البسيلي وتوفى يوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى الأولى عام ثلاثة وثمانمائة فعمره سبع وثمانون عامًا إلا نحو شهرين (التنبكتي، د. ت، ص. 469) والراجح انه توفى سنة (ت 803 هـ) وهذا ما ذهب إليه أغلب العلماء.

([1]) (الزركلي، 2002، ج. 7، ص. 43)، (كحالة، ج. 11، ص. 285)، (محفوظ، 1994، ج. 3، ص. 367-370)

المبحث الثاني: الأقوال التي ضعفها ابن عرفة المالكي لمخالفتها القراءات القرآنية:

إن علم القراءات القرآنية من العلوم المهمة التي اعتني بها العلماء عامة والمفسرون خاصة، فبه يتم معرفة الألفاظ، وبه يتم الكشف عن معانيها، وبه يعرف دقائق التفسير ولطائفه.

استعمل الإمام ابن عرفة عبارات وصيغ متنوعة ومتفاوتة عند الحكم علي الأقوال التي كان يضعفها، كوصف القول بالضعف أو البطلان، أو البعد أو الغرابة، كما كان يصف الأقوال في بعض الأحيان بقوله وهذا القول بعيد جداً، أو مردود أو مخالف، كذلك كان يضعف الأقوال بعبارات وهو خطأ، أو غلط، أو وهم، وغير ذلك من العبارات التي تصف الأقوال بالضعف.

كان ابن عرفة عند ذكره للقراءات القرآنية يوجهها في بعض الأحيان ويوضح الأقوال التي ذكرت في الآية فمثلا في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ اتخذ الله وَلَداً﴾ (البقرة:116) قال ابن عطية :قراءة الجمهور وَقَالُواْ بالواو، أما ابن عامر فقد أسقطها، إما لأن هذه الجملة في معنى ما قبلها أو مستأنفة، ورده ابن عرفة بقوله: هذا بعيد لأنها مقالة واحدة وأمر واحد، إلاّ أن يكون التعدد باعتبار اختلاف الحالات واختلاف الأشخاص. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 162) فنراه هنا استخدم كلمة بعيد لتضعيف رأي أبن عطية، مع أن الرأي الذي أورده ابن عطية هو الذي وجهه العلماء لقراءة ابن عامر، ذكر ابن خالويه في كتاب الحجة في القراءات في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ اتخذ الله وَلَداً﴾ (البقرة:116) قرأه ابن عامر بغير واو .والحجة له :أنه استأنف القول مخبرا به ولم يعطفه على ما قبله. وقرأه الباقون بالواو .والحجة لهم :أنهم عطفوا جملة على جملة. وأتوا بالكلام متصلا بعضه ببعض. وكلّ من كلام العرب. (ابن خالويه، 1401هـ، ص. 88)

وذكر الشيخ مصطفى ديب البغا في كتابه الواضح في علوم القرآن ضابطا من ضوابط قبول القراءة وهو: موافقة أحد المصاحف العثمانية: المنسوبة إلى الخليفة عثمان رضي الله عنه لأمره بكتابتها، ولو تقديرا بغير صراحة.

فيدخل فيها مثل قراءة ابن عامر في قوله تعالى: وَقالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً سُبْحانَهُ [البقرة: 116] فإنه قرأ بحذف الواو أولها: قالوا اتخذ الله ولدا سبحانه. (البغا & مستو، 1998، ص. 120)

وعندما فسر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الناس مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابتغاء مَرْضَاتِ الله﴾ (البقرة:207) يقول ابن عرفة: في (مَرْضَاتِ) قال ابن عطية: وقف عليها حمزة بالتاء وبقية القراء بالهاء. وتبعه أبو حيان وهو غلط لأنه إنما وقف عليها بالهاء الكسائي فقط. وفي قراءة ورش أن في إمالتها وجهان، ولكن المشهور عدم إمالتها، وهو عندي منتقد لأن الشاطبي ذكر أنّ ورشاً يميل ذوات الياء ثم عدها من ذوات الياء فالظاهر إنه يميلها. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 250) وجاء في كتاب الحجة ما يعضد رأي ابن عرفة، قال صاحب الحجة: فقرأ الكسائي وحده: ابتغاء مرضات اللَّهِ بالإمالة. أما بقية القراء فقرأوها بغير إمالة. أما حمزة فكان يقف بالتاء، وباقي القراء يقفون عليها بالهاء. ثم أوضح أبو علي الفارسي أن حجة الكسائي في الإمالة أن الواو أذا جاءت رابعة تكون مثل الياء في انقلابها. (الفارسي، 1993، ج. 2، ص. 299)

وفي قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأخرى﴾ (البقرة:228)، يقول ابن عرفة: يقول ابن جني :لا نظير لنسكن الهمزة المتحركة وإنّما خففوا الهمزة فقرب من الساكن ثم بالغوا في التخفيف فصارت الهمزة ألفا ساكنة ثم أدخلوا الهمزة على الألف الساكنة ومنه قراءة ابن كثير ﴿وكشفت عن سَأْقَيْهَا﴾ (النمل:44)، ثم رد ابن عرفة بقوله: وقع تسكين الهمزة (المتحركة)في القرآن في ثلاثة مواضع:

أحدها ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (النمل:22) قرأها أبو عمرو والبزي بفتح الهمزة.

والثاني روي عن قنبل إسكان الهمزة إجراء للوصل مجرى الوقف، قوله تعالى: ﴿مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلاّ دابَةُ الأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾ (سبأ:14)، وقرأ نافع وأبو عمرو بالألف من غير همزة، وقراءة ابن ذكوان بهمزة ساكنة، وقراء بقية القراء بهمزة مفتوحة.

والثالث قوله عَزَّ وَجَلَّ في سورة فاطر: ﴿وَمَكْرُ السَّيِّءِ﴾ (فاطر:43) قرأ حمزة بسكون الهمزة إجراء للوصل مجرى الوقف والباقون بتحريكها. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 331)

وفي قوله تعالي: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ﴾ (البقرة:246) يقول ابن عرفة: وقرأ الكل (عَسَيتُمْ) بفتح السين إلا نافعا كسرها. قال الزمخشري :وهي ضعيفة. قال ابن عرفة :والزمخشري على عادته معروف في تجاسره على القراءات السبعة ودائما يصرح أنها غير متواترة. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 296) وهذا الذي ذكره ابن عرفة في القراءة هو الذي صححه ابن خالويه في كتاب أعراب القراءات السبع وعللها حيث قال: قرأ نافع وحده: (عسِيتم) بكسر السين. وقرأ الباقون بفتحها، وهو الاختيار؛ لإجماع الجميع على قوله تعالى: ﴿عَسى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ﴾ (الإسراء:8) ولم يقل: عَسِى. والعرب تقول: عسى زيد أن يقوم، وأن مع الفعل مصدر ولم يقل عسى القيام؛ لأن المصدر يدل على الماضي والمستقبل، فيقول على لفظ الاستقبال؛ لأن الترجي لا يكون إلا مستقبلا. (ابن خالويه، 1992، ج. 1، ص. 95)

وفي قوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾(آل عمران:13) يقول ابن عرفة: قرئ (يؤيد) بتسهيل الهمزة، فقال أبو حيان :يجوز تسهيلها، قال بعضهم :لأن التسهيل هنا قريب من السكون عندها يلتقي ساكناً، فرده ابن عرفة لقوله تعالى:﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(البقرة:13) مع أنه يلتقي في أنذرتهم ثلاثة سواكن (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 354) فالذي يقصده ابن عرفة هنا أن قراءة ءأنذرتهم وقع فيها تسهيل، في حين التقى فيها ثلاث سواكن، وقال صاحب كتاب غيث النفع في القراءات السبع في قوله(يُؤَيِّدُ) قرأ ورش بإبدال همزه واواً، والباقون بالهمز.

وعند تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ ﴾(آل عمران:178) يقول: قال أبو حيان :على قراءة الخطاب يكون (الَّذِينَ) مفعول، وإنما بدل منه، مثلها في قوله تعالي﴿ بعضهم فوق بعض﴾(الزخرف:32)، فرده ابن عرفة :بأنه عند بعضهم بدل، فقال: وهنا ليس ثم ما يكون مفعولاً، ثم ضعف قول ابن عطية فقال: قال ابن عطية: قرئ على الفارسي:﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا﴾ بفتح (أَنَّمَا) فهي عند ابن عرفة ليست مفعولاً ثانياً لذا نجده يردها ويقول: لَا تكون مفعولا ثانيا، والمفعول الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى وليس هم نفس الإملاء. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 446)

وفي قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ (النساء:13). قال ابن عرفة: قال الزمخشري: وقرئ يدخل بياء الغيبة وهو التفات. ورده ابن عرفة بأن الالتفات إنما هو قراءة التكلم، ثم أن هذا اللفظ واقع موقع ضمير المتكلم. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 14) وذكر ابن خالويه في كتاب الحجة ما يؤيد قول ابن عرفة حيث قال: وفي قوله تعالى :(يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ) قرئي بالنون والياء، فمن قرأها بالياء حجته: قوله تعالى في أول الكلام :ومن يطع اللَّهَ (يدخله) .ولو كان بالنون لقال :(ومن يطعنا) وحجة من قرأها بالنون :أن العرب ترجع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ (يونس: 22). (ابن خالويه، 1401هـ، ص. 120)

وفي قوله تعالي: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء:66) يقول ابن عرفة: لا يصح إلا أن يكون (إلا) بمعنى لَا غير؛ لأن الضمير لَا يوصف ولا يوصف به، فهو مثل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء:22) فإن قلت: ما فائدته في قراءة رفع قليل، وفي قراءة نصبه، وما الفرق بينهما؟ والصواب أنها صفة لقوله (قَليل) فيحتاج إليها في قراءة الرفع، والمراد ما فعلوه إلا ناس قليلون موصوفون بكونهم منهم، إلا أن يجاب :بأن الفعل يكون قليلاً في ذاته ويكون قليلاً باعتبار فاعليه، فإما أن يكون الكل فعلوه من فعلاً قليلاً، أو فعله البعض واستوفوه ونسب القلة إليه لقلة فاعليه، قال أبو حيان :وقراءة النصب مخالفة لقراءة الرفع (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 37)، ومن المعلوم أن جميع الرواة قرأها بالرفع مع التنوين إلا عامرا قرأها بالنصب مع التنوين.

وعند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾ (النساء:161) يقول ابن عرفة: قرئ (يُغَلَّ)، وهو من الغلول، بمعنى الخيانة في الغنيمة وغيرها، وقرئ (يَغُلَّ) وهو من غل يغل، وهو من الغل، بمعنى الحسد والحقد، يقول ابن عرفة: والصواب عندي فيه آخر، وهو أن يبقي على حقيقته، ويكون المراد أن جميع ما صدر منه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليس بغلول؛ لأنه شرع في أفعاله كلها، لَا غلول فيها بوجه، وإن كان ظاهرها الغلول لمن أراد، ويمنع منهم من رد قراءة (يغل) يعني، ما كان له أن يصور فإلا، أي لَا ينبغي أن يعتقد فيه الغلول بوجه، ويصح العكس، وهو رد يُغل إلى يَغل، ويكون فعل على حذف مضاف، وما كان لتابعي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يَغل فإذا لم يَغل (تابعه) صدق أنه لَا يُغل، وهذا على سبيل النهي (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 438)

وفي قوله تعالي: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء:163). يقول ابن عرفة :كلام الزمخشري هنا أحسن من كلام ابن عطية فإنه أطيب في تخطيه قراءة (المقِيمِينَ) مع أن القراءة السبعية مجمعون عليها، وصوب قراءة (وَالْمُقِيمونَ) مع شذوذها فوهم كلامه أن السمع غير متواتر (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 72) فنجد أن ابن عرفة وفق في رده قراءة ابن عطية التي خالف فيها القراءة المتواترة، إذ قرأ ابن عطية المقيمون، وهي قراءة شاذة، فردها ابن عرفة وذكر أن رأي الزمخشري أصوب من قول ابن عطية.

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (المائدة:119) يقول ابن عرفة: قال أبو حيان :وقرئي صدقهم بالنصب وهو مفعول من أجله. أما ابن عرفة فيري لا يمكن أن تكون مفعولاً من أجله إذ يقول: شرط المفعول من أجله أن يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل له. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 92)، أي أن الفعل يكون من جنس الاسم المنصوب الذي يعلله، والحق أن الذي ذهب إليه ابن عرفة غير ما ذهب إليه النحاة، ذكر ابن السراج :أن المفعول له لا يأتي إلا مصدراً، والعامل فيه فعل غير مشتق منه ويذكر لأنه عذر

لمجي الأمر، مثل قولك :فعلت ذاك حذار الشر، وجئتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من مخافة فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه. (ابن السراج، 1984، ج. 1، ص. 206)

وفي قوله تعالي:﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾(الانعام:55) يقول الإمام ابن عرفة: في كلام الشاطبي هنا إشكال؛ لأنه قال :وَإِنَّ بِفَتْحٍ عَمَّ نَصْراً وَبَعْدُ كَمْ ... نَماَ يَسْتَبِينَ صُحْبَةٌ ذَكَّرُوا وِلَا (الشاطبي، 2005، ص. 51) وهذا البيت للتأنيث، وقرأ أصحابه (يستبين) بالياء وبعضهم قرأ بالتاء، لكن نافع منهم بتاء الخطاب لنصبه سبيل، وغيره بتاء التأنيث لكن (الشاطبي) اعتبر اللفظ، ولفظ (تَسْتَبِينَ) في القراءتين واحد (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 161) وذكر صاحب الحجة في الآية الآتي: في قوله تعالى:﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾يقرأ بالرفع، والنصب .وحجة من رفع: أنه جعل الفعل للسبيل فرفعها بالحديث عنها. وحجة من نصب أنه جعل الخطاب بالفعل للنبي صلى الله عليه وسلم، وكان اسمه مستترا في الفعل، ونصب السّبيل بتعدّي الفعل إليها.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ (الأعراف:28) قال ابن عرفة: قرئ بالنصب. وقال أبو حيان :أنه مفعول معه، ورد ابن عرفة عليه بأن ابن السراج فرق بين واو العطف وواو المفعول معه باقتضاء واو العطف الشركة في الفعل دون واو المفعول معه، وواو المفعول معه لا يقتضيه، نحو :جلست والسارية. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 219)

وفي قوله تعالي: قوله تعالى ﴿يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (التوبة:37) يقول ابن عرفة على قراءة يَضلُّ به الذين كفروا بفتح الياء وضمها لَا يصح أن يكون الفاعل الذين لأنه معنى يضل، والذين مفعول، وإما على قراءة يضل بضم الياء وكسر الضاد، فيه ثلاثة أوجه:

إما يضل الله به الذين كفروا، أو يضل الشيطان به الذين كفروا، أو يضل به الذين كفروا فأنعتهم وهو أقواها؛ لأنه لم يجز ذكر الله ولا ذكر الشيطان. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 304) اختار ابن خالويه القول الذي ضعفه ابن عرفة فقال: يقرأ بضم الياء وفتح الضاد وكسرها، وبفتح الياء وكسر الضاد .فحجة من ضم الياء وفتح الضاد :أنه جعله فعل ما لم يسمّ فاعله وجعل الذين في موضع رفع، وكفروا صلة الذين .وحجة من كسر الضاد مع ضم الياء :أن جعله فعلا لفاعل مستتر في الفعل .وهو مأخوذ :من أضلّ يضلّ، وحجة من فتح الياء :أنه جعل الفعل للذين فرفعهم به وإن كان الله تعالى الفاعل ذلك بهم، لأنه يضل من يشاء، ويهدي من يشاء .فمعناه :أنه أضلهم عقوبة لضلالهم، فاستوجبوا العقوبة بالعمل .وقيل :صادفهم كذلك، وقيل أضلّهم :سمّاهم ضالين. (ابن خالويه، 1401هـ، ص. 175)

وفي قوله تعالي:﴿ إنه عَمَلٌ غير صَٰلِحٖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ﴾(هود:46) يقول ابن عرفة: وأخطأ ابن عطية هنا في أمرين؛ أحدهما أنه قال :وقرأ بعضهم (إنهُ عَمِلَ غَيرَ صَالح) وهي قراءة الكسائي ([2]) وروت هذه القراءة أم سَلمة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم،

(2) وهذه القراءة ليست قراءة الكسائي وحده وإنما قرأ بها يعقوب أيضا، والكسائي كما نعلم أحد الأئمة العشرة الثقات الأثبات، الذين أخذوا الحرف القرآني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل إليه.

وضعفها الطبري وطعن في الحديث؛ لأنه من طريق شهر بن حوشب (الألباني، 1983، برقم 3983) ثم قال ابن عرفة :فتح الميم غير متواترة وهذا خطأ، الثاني :قوله في ولد نوح إنه ليس يؤكده، وأن امرأته خائنة فيه. وقال ابن عرفة: وأخطأ أبو حيان وقال :قرأ حمزة والكسائي (تَسْأَلْنِّ) بالنون والياء وليس كذلك، إنما قرآ بالنون لا غير. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 359) والذي ذكره أبو حيان في تفسيره غير ما قاله ابن عرفة فقد ورد في تفسير ابن حيان في قراءة الآية ما يلي:(وقرأ الصاحبان: تسالنّ بتشديد النون مكسورة، وقرأ أبو جعفر وشيبة وزيد بن علي كذلك، إلا أنهم أثبتوا الياء بعد النون، وابن كثير بتشديدها مفتوحة، وهي قراءة ابن عباس، وَقَرَأَ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ والحسن: تسألني من غير همز، من سأل يسأل، وهما يتساولان، وهي لغة سائرة، وقرأ باقي السبعة بالهمز وإسكان اللام وكسر النون وتخفيفها، وأثبت الياء في الوصل ورش وأبو عمرو وحذفها الباقون. (أبو حيان الأندلسي، 1420، ج. 6، ص. 162)

وفي قوله تعالي: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ (هود:81) يقول: قرئ بالرفع بدل من أحد، قال ابن عطية :بل يلزم على القراءتين معا، قال ابن عرفة :وهذا عندي غير صحيح؛ لأنه على قراءة الجزم يكون نهيا عن الالتفات والنهي عن الشيء يقتضي الإذن في ضده، بخلاف ما لو قرئ بالرفع فإنه يكون خبرا منفيا، ونفي الشيء لَا يقتضي ما عداه، قال :إنه مثل قولهم: لَا لنهي لوط أي لَا تدع أحد منهم يلتفت، وحينئذ يصح الاستثناء ولا سؤال. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 367) قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير وأبو عمرو، أما قراءة النصب فهي قراءة بقية القراء. جاء في كتاب السبعة في القراءات، وَاخْتلفُوا في نصب التَّاء ورفعها من قَوْله (إِلَّا امْرَأَتك) فَقَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو بِرَفْع التَّاء، وَقَرَأَ نَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائي نصباً. (ابن مجاهد البغدادي، 1400، ص. 338)

وفي قوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ (الرحمن:54) يقول ابن عرفة: قال أبو حيان :قرئ (وجنى) بالإمالة، قال ابن عرفة :وهذا الذي ذكروا أنها إمالة، لا تسمع الإمالة إلا في الراء والنون (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 134)

ولقد ورد في النشر في القراءات العشر ما يؤيد قول ابن عرفة قال صاحب النشر: إِنَّمَا يُسَوِّغُ إِمَالَةَ الرَّاءِ وُجُودُ الْأَلِفِ بَعْدَهَا فَتُمَالُ مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلِفِ فَإِذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَ الْأَلِفَ لِلسَّاكِنِ وَبَقِيَتِ الرَّاءُ إِمَالَةً عَلَى حَالِهَا فَلَوْ حَذَفْتَ تِلْكَ الْأَلِفَ أَصَالَةً لَمْ تَجُزْ إِمَالَةُ تِلْكَ الرَّاءِ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ :أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ، أَوَلَمْ يَرَ الْإِنْسَانُ لِعَدَمِ وُجُودِ الْأَلِفِ بَعْدَ الرَّاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا حُذِفَتْ لِلْجَزْمِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَمَالَ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ، رَاءَ تَرَاءَ الْجَمْعَانِ وَصْلًا كَمَا ذَكَرْنَا، وَأَمَالَ حَمْزَةُ وَخَلَفٌ وَأَبُو بَكْرٍ رَاءَ رَأَى الْقَمَرَ وَنَحْوَهُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ وَرَدَ عَنِ السُّوسِيِّ مِنْ بَعْضِ الطُّرُقِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَإِنَّمَا خُصَّتِ الرَّاءُ بِالْإِمَالَةِ دُونَ بَاقِي الْحُرُوفِ كَالسِّينِ مِنْ مُوسَى الْكِتَابَ وَاللَّامِ مِنَ الْقَتْلَى الْحُرُّ وَالنُّونِ مِنْ جَنَى الْجَنَّتَيْنِ مِنْ أَجْلِ ثِقَلِ الرَّاءِ وَقُوَّتِهَا بِالتَّكْرِيرِ تَخْصِيصُهَا مِنْ بَيْنِ الْحُرُوفِ الْمُسْتَقِلَّةِ بِالتَّفْخِيمِ فَلِذَلِكَ عُدَّتْ مِنْ حُرُوفِ الْإِمَالَةِ وَسَاغَتْ إِمَالَتُهَا لِذَلِكَ وَالْعِلَّةُ فِي إِمَالَتِهَا مِنْ نَحْوِ يَرَى الَّذِينَ دُونَ قُرًى وَمُفْتَرًى كَوْنُ السَّاكِنِ فِي الْأَوَّلِ مُنْفَصِلًا، وَالْوَصْلِ عَارِضًا فَكَانَتِ الْإِمَالَةُ مَوْجُودَةً قَبْلَ مَجِيءِ السَّاكِنِ الْمُوجِبِ لِلْحَذْفِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَإِثْبَاتُهُ عَارِضٌ فَعُومِلَ كُلٌّ بِأَصْلِهِ وَقِيلَ مِنْ أَجْلِ تَقْدِيرِ كَوْنِ الْأَلِفِ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ فَامْتَنَعَ لِذَلِكَ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. (ابن الجزري، 2/78-79)

ورد الإمام ابن عرفة كثير من الأقوال للعلماء في القراءات القرآنية التي رأي إنها لا توافق التفسير.

المبحث الثالث: الأقوال التي ضعفها ابن عرفة المالكي لمخالفتها قواعد اللغة العربية:

عني الشيخ ابن عرفة باللغة العربية في تفسيره، فكان يرد الأقوال التي يري أنها غير صحيحة، ويحكم عليها بالضعف أو الرد أو الخطأ، وقد اهتم بكل القواعد اللغوية سواء كانت نحواً، أو صرفاً، أو بلاغةً، أو معاني، وفي هذا المبحث سنتناول بعض الأقوال التي ردها أو ضعفها لمخالفتها قواعد اللغة العربية.

فعند تفسيره لقوله تعالي: ﴿ذَلِكَ الكتاب لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة:2)، يقول أورد الزمخشري هنا سؤالا قال :الإشارة بذلك للبعيد وهو هنا قريب. وأجاب بأن المراد القرب المعنوي، ورد ابن عرفة سؤال الزمخشري فقال :السؤال غير وارد لأنه أجاب في غير هذا الموضوع في قوله تعالى: ﴿فذلكن الذي لمتنني فيه﴾ (يوسف:32) وفي قوله تعالى: ﴿عوان بين ذلك﴾ (البقرة:68) بأن الإشارة بلفظ البعيد للقريب على سبيل التعظيم، وهو معنى يذكره البيانيون. والتعبير باسم الإشارة دون ضمير الغيبة تنبيها على أنه مثل المحسوس المشار إليه، وهذا دليل على عظمته في النفوس. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 42)

ويقول ابن عرفة في تفسير قوله تعالي: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة:8) قال الزمخشري :فإن قلت: لم قال (آمَنَّا) بلفظ الفعل وفي رده عليهم (وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ) بلفظ الاسم؟ أجيب إنّ مقصودهم الإخبار بالاتصاف بالإيمان، فردّ عليهم بأنّهم ليسوا من نوع المؤمنين، ولا من جنسهم بوجه. فرد ابن عرفة قوله وقال: وهذا الجواب ضعيف، ومما يؤكد السؤال أن الفعل أعم والاسم أخص، ونفي الأعم أخص من نفي الأخص. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 50)

وعند تفسير قوله تعالي:﴿ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ ﴾ (البقرة:27) يقول ابن عرفة: أي من بعد توثقه وإبرامه.ويقول ابن عطية قيل :إنّها لأهل الكتاب، وقيل :لجميع الكفار، وقيل :لمن آمن ثم كفر.ثم قال :والظاهر تناولها لكل من صلح صدق هذا اللفظ عليه، قيل :لتدل على مبادرتهم بالنقص في أول أزمنته البعيدة ويقول أبو البقاء: من هنا لابتداء الغاية في الزمان عند من أجازه، وزائدة عند من منعه، وهو ضعيف لامتناع زيادتها في الواجب. قال الصفاقسي: هذا ليس صحيح لأن القبلية والبعدية من صفات الزمان، فكأن (من) تدخل على الزمان فلا يحتاج إلى زيادتها، ثم يردف ابن عرفة قائلاً: لا يليق به على علمه، فإننا أن ابن عصفور وغيره قد تأولوها في مثل هذا على حذف مضاف تقديره مصدرا، وأعربوا (قبل)و (بعد) إذا انتصبا ظرفي زمان صريحين وقالوا: ظرف الزمان هو اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه نحو: أتيتك طلوع الشمس أو ما أضيف إليه إذا كان هو أو بعضه. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 85)

وعندما فسر قوله تعالى: ﴿فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ (البقرة:27) رد قول الطيبي وضعفه فقال: لم يقل فاقعة مع أنّه من صفة البقرة فجعلوه مبالغة مثل: جدّ جدّه، وجعله الطيبي مجازاً، ورده ابن عرفة بأنه أكد، والتأكيد ينافي المجاز ألا ترى أن أهل السنة استدلّوا على وقوع الكلام من

الله لموسى بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ الله موسى تَكْلِيماً﴾ (النساء:163) لأنه مؤكد بالمصدر والتأكيد ينفي المجاز. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 128) والذي أراده ابن عرفة أن الطيبي ذكر أنها وردت على سبيل المجاز وعلى التأكيد فلم يرجح الطيبي القول الصحيح الذي ذكره ابن عرفة أن المصدر المؤكد هنا ينفي أن تكون بمعني المجاز، ولقد أيد الطاهر بن عاشور في تفسيره قول ابن عرفة فقال في التحرير والتنوير: وَقَدْ ظَنَّ الطَّيِّبِيُّ فِي شَرْحِ الْكَشَّافِ أَنَّ كَلَامَ صَاحِبِ الْكَشَّافِ مُشِيرٌ إِلَى أَنَّ إِسْنَادَ (فَاقِعٍ) لِلَوْنِهَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ وَهُوَ وَهْمٌ إِذْ لَيْسَ مِنَ الْمَجَازِ الْعَقْلِيِّ فِي شَيْءٍ . (ابن عاشور، 1984، ج. 1، ص. 553)

وعند تفسير قوله تعالي: ﴿فَهِيَ كالحجارة أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (البقرة:27) ضعف ابن عرفة قول أبو حيان فقال :منع أبو حيان أن تكون الكاف بمعنى (مثل) محتجا بأن ذلك ليس مذهب سيبويه، فرد ذلك ابن عرفة بأنها عنده اسم فقال: بأن ذلك يجوز لمن جعلها حرفا .ونحن نقول :إنها اسم. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 131) والذي ذكره أبو حيان في تفسيره أنها حرفاً حيث قال: والكاف التي تفيد معني التشبيه هي حرف وفقاً لسيبويه وجمهور النحاة، وهذا خلاف لمن أدعي أنها تكون اسماً في الكلام وهو عن الأخفش، فتعلقه هنا بمحذوف التقدير: فهي كائنة كالحجارة، خلافاً لابن عصفور، إذ زعم أن كاف التشبيه لا تتعلق بشي، ودلائل ذلك مذكورة في كتب النحو. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 131)

وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكتاب بِأَيْدِيهِمْ﴾ (البقرة:79) ذكر ابن عرفة أن الفاء للاستئناف أو السبب. ثم أورد قول ابن عطية، فقال: وقال ابن عطية: قال الخليل: الويل شدة الشر .وقال الأصمعي :الويل (القبائح) وهو مصدر لا فعل له ينصب على الدعاء. وقال ابن عرفة بعيد أن يراد به القبائح، بل المفهوم منه العقوبة التي تترتب على القبائح، ثم قال: وويل وويح وويس وريب متقاربة، ولكن هنالك من فرق بينها. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 136)

وفي قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السفهاء مِنَ الناس﴾ (البقرة:142) يقول ابن عرفة: قال ابن عطية :وإنّما قال (مِنَ النَّاسِ) لأن السّفيه يكون من الجمادات والحيوانات، يقال :ثوب سفيه أي خفيف النسج. ورده ابن عرفة بأنّ القول المسند إليه في الآية يخصصه الحيوان. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 187) فذكر أن المراد بالسفاهة هنا الحيوان فقط مخالفاً بذلك قول ابن عطية.

وعندما فسر قوله تعالى:﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾(البقرة:148) قال ابن عرفة: حمله الزمخشري على معنيين، أحدهما :ولكل فريق من أهل الأديان قبلة هو موليها نفسه، أو يعود الضمير على الله، أي موليها الله إياه، والثاني :لكل واحد منكم يا أمة محمد جهة يصلي إليها شرقية، أو غربية، أو شمالية أو جنوبية، وضعف ابن عرفة المعني الأول فقال: إذا كان الضمير عائد على الله في (هُوَ مُوَلِّيهَا) لأن الملل كلها قد منسوخة بشريعة محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلا يصح أن لكل قوم وجهة، ثم ذكر ابن عرفة أن هنالك من يفسره بمعنى ثالث وهو أن لكل شخص وجهة من وجوه الخير، والله أقامه فيها، فتجد شخص مجاهد وآخر صائم وآخر عالم وآخر حاج وآخر كثير الصدقة. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 184)

وفي تفسير قوله تعالي: ﴿وإلهكم إله وَاحِدٌ لاَّ إله إِلاَّ هُوَ الرحمن الرحيم﴾ (البقرة:163) قال ابو حيان: (إلاّ هو) بدل من اسم (لاَ) ورده المختصر وأنه لا يجوز أن يقال :لا ألَهَ إلا هو. فقال ابن عرفة :لرده وجه آخر ذكره النحوين وهو أن يكون بدلا من مجموع (لا) واسمها، ومعناه الموجود الذي نفيت الألوهية عن غيره، وأثبت له هو الله. ثم يورد قول ابن حيان والزمخشري ويرد عليهم فيقول: قال ابو حيان عن الزمخشري في المفصل :لا يجوز أن تكون (إلاّ هو) خبراً عن (لا إله) لأنه بيان له فيمتنع الإخبار عنه به قال: وفيه بَحث، قال ابن عرفة :يظهر لي أنّ البحث الذي فيه هو أنّ الحكم قسمان: تقييدي، وإسنادي. فالبيان بالحكم التقييدي لا يصح والبيان بالإسنادي صحيح، نقول :زيد العاقل الكريم الشجاع، فإن كانت نعوتا امتنع البيان بها وإن كانت خبرا صح البيان بها.ثم ذكر أن الاستثناء منابه، فهو نائب مناب الخبر، وقيد فيه، قال وهذا راجح في المعنى، قيل لابن عرفة :ثم قال أبو حيان بعد ذلك كلام طويل ذكره قال: فرق ابن الحاجب بين الرفع والنصب في قوله: ما قام القوم إلا زيد برفع زيد ونصبه؟ فرد ابن عرفة قائلاً: لا فرق بينهما في هذا، والحال فيها واحد، ثم أردف قائلاً :ونجد أن أبا حيان أغفل الفرق بينهما فقد قال النحويون: إنك إذا قلت: ما قام القوم إلا زيدٌ بالرفع فإنك تكون قد اثبت القيام لزيد ونفيته عن القوم، وإن قلت :إلا زيداً بالنصب تكون قد نفيت القيام عن القوم ونفيت ذلك النفي عن زيد، ونفي الإثبات في حقه محتمل مشكوك فيه على خلاف في ذلك عندهم، فإن قال قائل :لا إله إلا الله بالنصب فيلزمه الكفر لأن المراد نفي الألوهية عما سوى الله. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 195)

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتبعوا مَآ أَنزَلَ الله﴾ (البقرة:170)، يقول ابن عرفة: قال ابن عطية: يعني كفار العرب، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهما :نزلت في اليهود وقال الطبري: الضمير في (لهم) عائد على النّاس في قوله (يا أيها الناس كُلُواْ) وقال ابن عرفة: وهذا بناء على أن ذلك الخطاب خاص بكفار قريش. وقال الزمخشري :الضمير للناس، وعدل عن الخطاب إلى الغيبة التفاتا، ورده ابن عرفة بوجهين:

الأول :أنه يحتاج إلى تخصيص عموم الناس بكفار قريش.

الثاني :أنّ الأول أمر وهذا خبر فبيعد فيه الالتفاف. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 203)

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضطر غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ﴾ (البقرة:173) يقول ابن عرفة: الفاء هنا للتسبب والأولى أن تكون موصولة لما تقدم في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ (البقرة:106) من أن القضية الشرطية لا تدل على وقوع الشيء، ولا على إمكان وقوعه. و(غَيْرَ بَاغٍ) يعربها أبو حيان أنها حال في (اضطر) وقيل: حال من الضمير في الفعل المقدر معطوفا على (اضطر) بمعني فأكل غير باغ ولا عاد، وتعقبه أبو حيان باحتمال تقدير ذلك الفعل بعد (غَيْرَ بَاغٍ) وهو أولى لأن في تقديره قبله فصلا بين ما ظاهره الاتصال بما بعده. ويرد ابن عرفة رأي أبي حيان بأنه باطل من جهة المعنى لأنه، على ما قال هو يكون البيان للحكم بعد الأكل وعلى ما قال أبو حيان يكون البيان للحكم قبل الأكل والبيان قبل الفعل أولى. ثم يضيف ابن عرفة :وكان بعضهم يقول: البغي غالب إطلاقه في اللّسان على ابن آدم، والعدوان غالب إطلاقه على غير ابن آدم، فيقال :عدا عليه السّبع ولا يقال: بغى عليه، ويقال :بغى فلان على فلان فالبغي خاص بالعاقل،

والتعدي مشترك، وغالب إطلاقه على غير العاقل، وفرق المنطقيون بين حرف السّلب وحرف العدول فحرف السلب (لا) وحرف العدول (غير) وجعلوا القول الصحيح: زيد لا يبصر عدولاً، والحائط لا يبصر سلبا، فجاءت هذه الآية على هذا المعني لاقتران (غير) بالبغي الخاص بالعاقل واقتران (لا) بالتعدي الذي كثر اطلاقه على غير العاقل حتى اشتهر به وغلب عليه. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 206)

وعند قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصيام الرفث إلى نِسَآئِكُمْ﴾ (البقرة:187) قال ابن عرفة: قال الزمخشري :إن قلت لم كنّى الجماع بالرفث الدال على القبح أي على معنى القبح بخلاف قوله ﴿وَقَدْ أفضى بَعْضُكُمْ إلى بَعْضٍ﴾ (النساء:21) .قوله ﴿لَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ﴾ (الأعراف:189). أجيب عن ذلك بأن ذلك تقبيح لما صدر منهم قبل الإباحة، كما سماه (اختيانا) ، فيرد ابن عرفة بقوله: والجواب عندي بعكس هذا وهو أنّه مبالغة في الإباحة والتحليل فعبر عنه باللّفظ الصّريح حتى لا يبقى عندهم فيه شك ولا توهم بوجه، وعدّى الرفث (بإلى) لتضمنه معنى الإفضاء. وقال ابن جني :إنّ الرفث يأتي متعدياً بالباء والإفضاء بإلى، فذكر معمول الإفضاء ولم يذكر عامله وذكر الرّفث ولم يذكر معموله، دليلاً على أن الجميع مراد، والكل مقصود بالذكر. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 227)

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فاذكروا الله﴾ (البقرة:240). قال ابن عطية :قيل فإذا زال خوفكم الذي اضطرّكم إلى هذه الصلاة .وقيل :فإذا كنتم آمنين قبل أو بعد أي فمتى كنتم على (أمن) ، ورده ابن عرفة بأن الشرط هنا يقتضي أنه مستقبل لم يقع في الوجود لا أنه ماض. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 293)

وفي قوله ﴿وَنَحْنُ أَحَقُّ بالملك مِنْهُ﴾ (البقرة:247) قال ابن عرفة: قال الزمخشري :والواو في (وَنَحْنُ أَحَقُّ بالملك مِنْهُ) واو الحال وفي (وَلَمْ يُؤْتَ) واو العطف. فقال ابن عرفة :والصحيح أن الاثنين يكونا للحال، وهذا أبلغ في التعليل لأنّ لكل واحد منهما علته المستقلة، أي أني يكون له الملك علينا والحالة أنّه فقير لا مال له، وأني يكون له الملك والحالة أنا أحق به منه، فلم يعللوا بمجموع الأمرين بل بكل واحد منهما. ثم قال وهما حالان من الفاعل والمفعول. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 298)

وعند قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ﴾ (البقرة:282)، يقول ابن عرفة: قال الزّمخشري :وإنما قال بدين ليعيد عليه الضمير. وقال ابن عطية :ليرفع الوهم، إن المراد بتداينتم جزاء بعضكم بعضا. وقال ابن عرفة :بل أتى به ليكون نكرة في سياق الشرط فيفيد العموم. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 329)

ورد قول أبو حيان والفخر الرازي عند قوله تعالى ﴿بِكَلِمَةٍ مِنْهُ﴾ (آل عمران:45)، فقال: قال أبو حيان والفخر: مِن لابتداء الغاية. فقال: الصواب عندي أنها للسبب ولا يوجد إضمار في الآية، أو للتبعيض على أمر مضاف أي بكلمات، أي من كلماته. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 354)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ (آل عمران:47) يقول: قال الزمخشري :الخطاب لله تعالى، ومن بدع التفاسير أنه لجبريل، فيرده ابن عرفة بقوله: والصواب أنه لجبريل على حذف مضاف، أي يا رسول ربي. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 355)

والذي ذكره القرطبي في تفسيره هو ما ذهب إليه ابن عرفة، قال القرطبي: في قوله تعالى: قالت أَيْ يَا سَيِّدِي. تُخَاطِبُ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَمَثَّلَ لَهَا قَالَ لَهَا :إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِيَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا .فَلَمَّا سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ اسْتَفْهَمَتْ عَنْ طَرِيقِ الْوَلَدِ فَقَالَتْ :أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ؟ أَيْ بِنِكَاحٍ ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ (مريم:20) ذَكَرَتْ هَذَا تَأْكِيدًا، وَقِيلَ :مَا اسْتَبْعَدَتْ مِنْ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى شَيْئًا، وَلَكِنْ أَرَادَتْ كَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْوَلَدُ :أمن قبل زوج في المستقبل أم يحلقه اللَّهُ ابْتِدَاءً؟ (القرطبي، 1964، ج. 4، ص. 92)

وفي قوله تعالى: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ (آل عمران:71) يقول ابن عرفة :يحتمل أن يكون الحق الأول غير الثاني، فالأول القرآن وصفة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والثاني :الرسالة، ويحتمل أن يكون ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر، فيكون الثاني، هو الأول، ونقل ابن عطية عن ابن جريج أن المعنى ويلبسون التوراة والإنجيل بالقرآن، فيرد ابن عرفة قول ابن عطية فيقول :هذا خطأ صراح؛ لأن القرآن حق، والذي دخلت عليه الباء في الآية هو الباطل. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 371)

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران:97) قال ابن عرفة: وحكى ابن الخطيب :اختلاف المتكلمين هل اختلاف الاستطاعة مع العقل أو قبله؟ قال :والآية حجة لمن يقول: إنها قبله. ورده ابن عرفة بإن الاستطاعة تطلق على معنيين، فتارة بها التمكن من الفعل كقولك :زيد القاعد مستطيع على القيام، فهذه لَا خلاف أنه لَا يشترط فيها المقارنة، وليست هي المصطلح عليها عند المتكلمين، وتارة يراد بها القدرة على الفعل، فهذه هي التي تعرض لها الأصوليون، وذكر فيها الخلاف، والآية من القسم الأول. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 386)

وفي قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ (آل عمران:111) يقول ابن عرفة: قال الزمخشري :في هذه الجملة مع قوله منهم المؤمنون كلامان واردان على سبيل الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب، يقول ابن عرفة :ويمكن تعقبه من وجهين:

الأول: أن الاستطراد إنما يكون غير مقصود أن يؤتى بالجملة في ضمن جملة أخرى، لم يقصد الإخبار بها أولا بل جاءت على سبيل الاستتباع لضرب من المناسبة والقرآن منزه عن ذلك، وهو بخلاف الاستطراد الذي يذكره البيانيون، فإن الاستطراد عندهم، كما قال ابن مالك: هو أن يكون من الفنون فيتوهم استرساله فيه ويخرج منه إلى غيره، ثم ترجع فإن تماديت فذلك الخروج، قال الله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثمود﴾ (هود:95)

الجواب الثاني: أن جملة (لَنْ يَضُرُّوكُمْ) أتى بها احتراسا أو تتميما لما قبلها؛ لأنه لما تقدمها (وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ) خشي أن يتوهم المؤمنون أن الكفار يغلبونهم بالكثرة والقوة، فاحترس من ذلك بهذه الآية، وقال :لَا تتوهموا أنهم يضروكم بالفعل، غاية أمرهم أنهم يؤذونكم بالقول

فقط، وهذا أحسن مما قال الزمخشري، والضرر المنفي فعلي والأذى قولي، أي لَا يصدر منهم لكم أذى إلا كما يصدر من المريض العاجز عن الحركات، والمريض العاجز لَا يصدر منه إلا الأذية بالقول خاصة فكذلك هؤلاء. (ابن عرفة، 2008، ج. 1، ص. 398)

وعند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾(النساء:74)، يقول ابن عرفة: قال ابن عطية :الخطاب للمؤمنين و(يَشرُونَ) هنا بمعنى يبيعون، وقال الزمخشري :بمعنى يشترون ويبيعون والخطاب للمؤمنين والمنافقين، فالمؤمنون باعوا، والمنافقون اشتروا، فيرد ابن عرفة :يلزمه استعمال اللفظ المشترك في مفهوميه معا، والصواب عندي أنا غير هذا، وهو أنهم أعربوا الذين يشترون فاعلا، وأنا أعربه مفعولا ويجعل هذا الكلام مرتبطا بما قبله ومن تمام قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ ﴾ (النساء:72) أي هذا المنافق الذي يفعل هذا الفعل فليقاتل في سبيل الكفار الذين يشترون الحياة الدنيا بالآخرة. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 39)

وفي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء:176) قال أبو حيان) :أَن تَضِلُّوا، مفعول من أجله أي كراهة أن تضلوا، ورده ابن عرفة بإعراب أن تضلوا مفعولا به، أي يبين لكم ضلالكم. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 79)

وفي قوله تعالى:﴿ بِرُءُوسِكُمْ﴾(المائدة:6)، يقول ابن عرفة: قال ابن جني:َأَكْثَرُ النُّحَاةِ يُنْكِرُونَ أن تكون الباء للتبعيض، فإن قيل :ما معناها، إذا قلنا هي للاستعانة الداخلة على الأدلة دخلت على الأيدي؟؛ ثم حذفت الأيدي وبقيت الباء دليلا على المحذوف فاتصلت بالمفعول، والتقدير :امسحوا بأيديكم رءوسكم، وقال بعضهم :الرأس الحد والممسوح الأيدي، وإنما يجب مسح قليل الأيدي بالرأس، وهو بعيد؛ لأنه يلزم عليه أن يكون في اليد فرضان الغسل والمسح، ويلزم أيضا الأيدي بعد الرأس من الفروض، وهو لدلالة لَا يقيد التصرف بها فرضا مستقلا. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 92)

وعند قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾ (الأعراف: 61)، قال ابن عرفة :ابتدأ بلفظة (يَا قَوْمِ) على سبيل الترحم عليهم والتلطف في العبارة استجلابا لهم. وقال الزمخشري :فإن قلت: قال (لَيسَ بِي ضَلالَة) فأفرد، ولم يقل :ليس بي ضلال، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (الأعراف: 60)، قال :قلت: الضلالة أخص من الضلال، كما لو قيل :لك تمر فتقول ما لي تمرة. ورده ابن عرفة بأن نفي الأخص لَا يستلزم نفي الأعم إلا أن يكون تجوز في الأخص وأراد به التعليل القليل، ويرد عليه المثال الذي ذكره. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 229)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ (الأعراف:163)، يقول ابن عرفة :هذا مخالف لما يقول المنطقيون والنحويون من أن الطلب من الأعلى للأدنى يسمى أمرا، أو عكسه يسمى مسألة؛ فكان يقول على هذا :أو أمرهم بأن يخبروك بخبر القرية التي كانت حاضرة البحر. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 262)

وفي قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾(هود:69) يقول الشيخ ابن عرفة: قيل :الظاهر أن اللام جواب قسم، وظاهر كلام الفخر أنها لام الابتداء، وهو غير صحيح؛ لأنها مع قد.وفي قوله تعالى:(رُسُلُنَا) قال الفخر: الصحيح أنهم ثلاثة لأنه المتعين، قال ابن عرفة :بل الصحيح أنهم اثنان؛ لأن أصل الجمع على أحد القولين؛ اثنان فهو يفيد الاثنين على كل مأول، وفي قوله تعالى :(قَالُوا سَلَامًا) يقول ابن عرفة: قال السكاكي وغيره من البيانيين :سلام إبراهيم أبلغ لأنه بالاسم والآخر بالفعل، وهو مردود لأن سلام الملائكة مؤكد بالمصدر فهو أبلغ؛ فصار كقوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء:164) وأجيب بأن المصدر إنما يؤكد الفعل المتقدم، والفعل يقتضي التجدد فأكده وبقي على ما هو عليه من اقتضائه التجدد، ورده ابن عرفة بأن قام زيد قياماً أبلغ من زيد قائم، وذكر أبو المطرف ابن عمير كلام السكاكي وهو أن الفعل يقتضي التجدد، والإخبار بالاسم يقتضي الثبوت، قال:ابن عرفة هذا الرأي غريب ولا مستند له بعلمه إلا أن يكون قد سمع أن في مقولة أن يفعل وأن لَا يفعل، قال ابن عرفة :وهذا كلام في غاية الضعف، وعليه كان الفقيه أبو الطيب الفزاري. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 364-365.)

وفي قوله تعالى:﴿ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ (هود:118) يورد الشيخ ابن عرفة أقولاً في الآية عن الاستثناء فبين جملة من الأقوال فيه فقال :قيل :متصل، وقيل :منفصل، وقيل :ليس باستثناء، والقائلون بالاتصال اختلفوا، فقيل :أنه مستثنى من الأزمنة، والمراد أن أهل الشقاوة خالدون في جهنم أبداً إلا في بعض الأزمنة التي شاء وهذا يتناول الكافر والعاصي، خرج الكافر بالإجماع؛ لأن العاصي هذا على مذهب أهل السنة في أن العاصي غير مخلد في النار، وقيل المراد به التي صح وهو ما بين الوجودين، وقيل :المراد زمن الحشر، ورأي ابن عرفة أنه لَا يصح؛ لأن زمن الحشر لَا يدخل في المستثنى منه؛ لأن المستثنى منه إنما يتناول زمن الخلود في النار فما بعده، وقال الزمخشري :المراد به الانتقال من العذاب بالنار إلى العذاب بالزمهرير. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 369)

وفي قوله تعالى:﴿ قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ﴾ (يوسف:75)، أورد ابن عرفة إعراب جزاؤه الأولي مبتدأ أول: وجملة (ومن وجد) مبتدأ ثاني خبره (فهو جزاؤه) والجملة كلها خبر جزاؤه الأول، ورده أبو حيان بعدم الرابط؛ وأجيب بأوجه :الأول، قول لابن عرفة :الرابط موجود وهو الضمير المضاف فهو جزاؤه لأنه عائد على المكان إلى جزائه الأول أي فهو جزاء السارق أو فهو جزاء ذلك الفعل، وقد ذكر النحويون في أقسام الضمير الرابط أن لَا يكون ضميرا ما عائدا على ما اتصل بالمبتدأ، مثل غلام الجارية صديقها، وهذا هنا عائد على ما عاد عليه الضمير المتصل بالمبتدأ، الثاني :لابن عصفور أكد فيه الربط فقال: في شرح مقربه في عدم الموصولات أو المبتدأ ذكر هذه الآية وقال: الرابط لفظ الجزاء، مثل زيد قام زيد. (ابن عرفة، 2008، ج. 2، ص. 400)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾ (النحل:23)، يقول قال ابن عطية :هو عام في الكافرين والمؤمنين واستدل بأحاديث الزمخشري بجواز أن يراد بالمستكبرين عن التوحيد يعني المشركين ويجوز أن يعلم تغير كل مستكبر. فيرد ابن عرفة بكلام النحويين فيقول :الصواب أنه خاص بالكفار، لأن النحويين قالوا: إذا تقدم الاسم منكرا ثم أعيد معرفا بالألف واللام فهي للعهد؛ كقوله تعالى:

﴿رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ﴾ (المزمل:16) وقال هنا:﴿وَهُم مُسْتَكْبِرُونَ ﴾ثم قال: إنه لَا يحب المستكبرين فهم أولئك بلا شك. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 15)

وفي قوله تعالى:﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (الكهف:43)، ذكر ابن عرفة قولاً للطيبي (العماد العكري، 1986، ج. 6، ص. 138) في تفسير معني ومفهوم (ينصرونه) ، ثم ضعف قوله، فقال: قال الطيبي :إنما صرف اللفظ على ظاهره؛ فالمعنى لم ينصره أحد بالفعل دون الله؛ فمفهومه أن الله ينصره، مع أن الثابت أن الله لَا ينصره؛ لذلك قال :لم يقدر على نصرته أحد دون الله، فمفهومه إن الله قادر على نصرته ولم ينصره، ورده ابن عرفة بأن هذا غير محتاج إليه؛ لأن في الآية (وَلَم تَكُنْ) ولفظ كان المنفي يقتضي نفي القابلية، فالمعنى ولم تكن له فيه قابلية لنصرته سوى الله فهي مفهومة أن الله قابل لنصرته ولم ينصره، وهذا المعنى ليس من الآية. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 90)

وعند تفسير قوله تعالي: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ (الحج:62)، رد ابن عرفة قول الزمخشري وضعفه فقال: جعل الزمخشري :الباء للسبب أي ذلك سبب أن الله الحق الفاعل لذلك كله. ثم يقول واللفظ عندي أن في الآية حذفاً، والتقدير ذلك دليل واضح، والباء للإلصاق، أي هذه دليل على أن الله حق، وأنه يحيي الموتى، وهذا عكس ما قال الزمخشري؛ لأنه جعل وجود الله سببا في هذه، ونحن نقول هذه الأمور دلائل على وجوب وجود الله ووحدانيته وقدرته على إحياء الموتى. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 182)

وعند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (المؤمنون:28)، ذكر ابن عرفة أقولاً ولم ينسبها لأحد فقال: ولم يقل فقولوا الحمد لله، وإنما أفرده بالخطاب؛ لأنه هو المقصد من الأمر بالذات، و(منزل) إما اسم مصدر أو اسم مكان. ثم ضعف قول من قال إن منزل اسم مصدر فقال والصواب أنه اسم مكان؛ لأن المصدر معنى من المعاني، والمعاني تجمل ولا تثبت بخلاف المكان. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 205)

وعنما فسر قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (المؤمنون:91) نجده ضعف قول الشهرستاني والإمام الغزالي في معني الملكوت فقال: قال الشهرستاني، والغزالي :الملك عبارة عما وجد في الخارج، مما هو مشاهد الموجود، والملكوت :عبارة عما وجدوه، مما لم تشاهده، ولم يوجد، ثم قال رداً لقولهما: الملك أعم فيطلق على ما قدر وجوده سواء وجد أو لم يوجد، والملكوت :عبارة عما وجد في الخارج، فظاهر الآية أن المستحيل لَا يصدق عليه شيء. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 214)

وفي قوله تعالى:﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ (الفرقان:43) يورد قول الزمخشري ويضعفه فيقول: قال الزمخشري :فيه تقديم وتأخير، أي :اتخذ هواه آلهة وقدم لفظ الآلهة اعتناء به ، ثم يقول ابن عرفة :والصواب ألا تقديم فيه بوجه؛ لأن المقدم في هذا التركيب منفي بثبوت المؤخر، كقولك :اتخذ زيد نومه مهجده، أي انسلخ عن نومه وصيره تهجدا، فهذا مدح، ولو عكستها تقول :اتخذ زيد تهجده نومه، أي انسلخ عن تهجده وصيره نوما، وكذلك قولك :اتخذ زيد تجارته عبادة فهذا مدح، ولو عكست لصار ذما، فالمراد هنا أنه انسلخ عن الآلهة

وعبادته إلى اتباع هواه، ولو قال :اتخذ هواه آلهة لصار مدحا من ناحية أنه انسلخ عن هواه إلى عبادة آلهة، قيل لابن عرفة :إنما حمله الزمخشري على أنه جعل هواه حاكما عليه، فقال :إنما المعنى ما قلت لكم وهو الصواب. (ابن عرفة، 2008، ج. 3، ص. 234)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ﴾ (محمد:21) يرد قولاً للزمخشري فيقول: قال الزمخشري :والعزم بمعنى الجد. ويقول ابن عرفة :ليس كذلك، لأن الجد في الشيء يقتضي التلبس به، والعزم إنما هو قبل التلبس، والعزم على الشيء إنما هو بتحصيل أكثر أسبابه، ولذلك قالوا في المسافر إذا عزم على إقامة أربعة أيام أنه يتم، وإن عزم على أقل منها فلا يتم. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 27)

وفي تفسير قوله تعالى:﴿ قَدْ سمع الله ﴾ (المجادلة:1) يقول ابن عرفة: قال الزمخشري والفخر: قد معناها التوقع، لأن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم والمرأة المجادلة كانا يتوقعان أن قد سمع الله بمجادلتهما وشكواهما، وينزل في ذلك ما يفرج عنهما، ثم يرد قولهما ويضعفه بقوله: هذا لَا يتم على قواعدنا، ولا على قواعد المعتزلة؛ لأنه إن أريد به السماع في نفس الأمر، فلا يصح فيه التوقع بل هو ثابت، وإن أريد به النسبة إلى المخاطب، فالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله والمسلمون، ما كانوا يتوقعون السماع، بل يحققونه، وأما على قواعد المعتزلة، فلأن الله تعالى عالم بذلك في نفس الأمر، وكذلك في اعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم من غير توقع، فلا بد من التجوز في الآية إما بأن يراد بـ (سَمِعَ)استمع إشارة إلى أنه سماع إجابته، أو يضمر في الآية فعل، أي سمع هو قولها وأجابها، والتوقع في هذا ممكن لكن يلزم على الأول المجاز، وعلى الثاني الإضمار فيتعارضان، وإن قلت :القول أعم من الكلام لصدقه على المفرد، وعلى المركب الغير مقيد، وسماع المركب مستلزم سماع المفرد، بخلاف العكس فهلا عبَّر بالأخص؟ فالجواب :أنه عبر باللفظ الأعم، ليفيد عموم السماع في المقيد وغيره. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 173)

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ﴾ (الملك:19)، يقول ابن عرفة تفسير الفخر (بصير) بعليم خطأ، لأن أهل السنة يفرقون بين صفة العلم وصفة البصر، فإن قلت :المناسب هنا العلم والقدرة لَا البصر، قلت :وجه المناسبة أن الإنسان لَا يبصر كل الطير، وإنما بعضها، فأشار إلى أن الله تعالى بصير بجميعها، والمراد بلفظة شيء هنا الموجود، لأن المعدوم لَا يبصر. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 263)

وعند تفسيره لقوله تعالى:﴿ سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ (القلم:41)، يقول ابن عرفة: لو قيل :أفيهم أو هل فيهم زعيم بذلك، لكان المعنى السؤال عن وجوه الزعيم فيهم بالأصالة، وإنما قيل :سلهم أيهم بذلك زعيم، فإما أن يكون المعنى أنهم ادعوا أن فيهم زعيما بذلك، أي ضامنا متكفلا بتصحيح ما قالوه، فيسألوا عن تعيين ذلك الشخص الزعيم فالسؤال حقيقة، وإما أن لَا يكونوا ادعوا أن فيهم زعيما بذلك، فيكون السؤال مجازا من باب نفي الشيء بإيجابه، كقوله :عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ، أي ليس له منار فيهتدي به، والمعنى ليس لهم زعيم فيسألون عن تعيينه، فالسؤال تعجيز لهم، أو من باب انتفاء الشيء لانتفاء ملزومه، لأنه تعالى أمره عليه الصلاة والسلام أن يسألهم عن تعيين، وكذلك الكلام في (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ) وتفسير القرطبي الزعيم (بالرسول)ضعيف، لأنهم ما ادعوا قط أن فيهم رسولا، وليس القرطبي من أهل التفسير ؛ لأنه يجلب الغث والسمين، وما زال الشيوخ لَا يعتبرون كلامه في التفسير. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 274)

هنا نجد أن الشيخ ابن عرفة تحامل على القرطبي، والذي ذكره القرطبي من تفسير الزعيم بالرسول ذكره غيره من المفسرين الكبار مثل: ابن الجوزي فقد ذكر في تفسيره زاد المسير ما نصه: في قوله عز وجل :(سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذلِكَ زَعِيمٌ) فيه قولان: أحدهما: أنه الكفيل، قاله ابن عباس، وقتادة .والمعنى :أيُّهُمْ كفل بأن لهم في الآخرة ما للمسلمين من الخير .والثاني :أنه الرسول، قاله الحسن. (الجوزي، 1422هـ، ج. 4، ص. 325) والماوردي الذي قال ما نصه:(سَلْهم أيُّهم بذلك زعيمٌ) فيه وجهان: أحدهما: أن الزعيم الكفيل، قاله ابن عباس .الثاني :أنه الرسول، قاله الحسن .ويحتمل ثالثاً :أنه القيم بالأمر لتقدمه ورئاسته. (البصري، ب.ت، ج. 6، ص. 70) والثعلبي حيث يقول: سَلْهُمْ أَيُّهُمْ بِذلِكَ الذي ذكرت زَعِيمٌ كفيل، والزعيم :الرسول ها هنا-قاله الحسن وابن كيسان (الثعلبي، 1422هـ، ج. 10، ص. 18) أما أغلب المفسرين فقد فسروها بالضمين، والقرطبي نفسه فسرها بالضمين ونقل أن معني الرسول هو قول الحسن، فقال: قوله تعالى: (سلهم أيهم بذلك زعيم) أي سل يا محمد هؤلاء المتقولين علي: أيهم كفيل بما تقدم ذكره. وهو أن لهم من الخير ما للمسلمين. والزعيم: الكفيل والضمين ; قاله ابن عباس وقتادة. وقال ابن كيسان: الزعيم هنا القائم بالحجة والدعوى. وقال الحسن: الزعيم الرسول (القرطبي، بدون تاريخ، ج. 18، ص. 247-248) فلم يرجحه القرطبي ويقول إنه القول الصحيح، بل الذي ارتضاه أنه بمعني كفيل.

كذلك في قوله تعالى: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ (الحاقة:45)، يرد ابن عرفة قولاً للقرطبي ويضعفه فيقول: قال القرطبي :يحتمل أن يراد (باليمين) القوة، وتكون (من) زائدة، أي (لأخذناه) بالقوة، وهذا في غاية الضعف، لأن (من) لَا تزاد في الواجب. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 284)

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ (العاديات:7)، يقول ابن عرفة: قال ابن عطية :الضمير هنا بلا شك عائد على الإنسان، والخير والمال، ثم يقول ابن عرفة :ويحتمل أن يعود على الله تعالى، والخير الطاعة، كما ورد أن الله تعالى يحب الطاعة، قال :وإذا كان الضمير للإنسان، كما قال الفراء، فالمراد بها الكثرة، أي وأمته لحب الخير لشديد حب الخير. (ابن عرفة، 2008، ج. 4، ص. 338) فنراه ضعف قول ابن عطية، وذكر أن الخير هو الطاعات والله يحب فعل الطاعات.

الخاتمة:

وبعد أن تجولنا في صفحات تفسير ابن عرفة، وأخذنا نماذج من الأقوال التي ضعفها وردها لمخالفتها القراءات القرآنية أو قواعد اللغة العربية خرجنا بعدد من النتائج منها

1. اعتمد ابن عرفة في تفسيره على عدد من تفاسير المفسرين مثل: تفسير ابن عطية، وتفسير الطيبي، وتفسير الفخر الرازي، وتفسير الزمخشري، وتفسير أبي حيان وغيرها من كتب التفسير.
2. كان تفسيره عبارة عن إملاءات يلقيها أثناء مجالسه العلمية التفسيرية، فهو لم يكن مكثراً من الكتابة والتدوين.
3. أغلب الأقوال التي ضعفها ابن عرفة ظهرت بعد البحث والتتبع أنها ضعيفة كما قال.

4. جمع ابن عرفة في تفسيره بين المنقول والمعقول، لذا جاء تفسيره جامعاً شاملاً لكل علوم القرآن وكذا علوم المنطق والكلام والعلوم العقلية.

5. اهتم ابن عرفة باللغة فظهرت عنايته الخاصة بالتعبيرات القرآنية ولا سيما المتعلقة بعلوم النحو والبلاغة، كذلك استشهد بالشعر العربي وأقوال العرب وكان هذا ظاهرًا جليا في تفسيره.

6. اهتم ابن عرفة بعلم القراءات القرآنية، وعلم المناسبات.

7. كان منهجه في رد القراءات القرآنية والقواعد اللغوية هو التحليل وحسن التعليل، وكانت لديه قدرة إقناعية مستمده من تمكنه من العلم والمعرفة.

أما أهم التوصيات:

1. إجراء دراسة في بيان أثر القراءات عند ابن عرفة وموازنتها مع أراء أئمة هذا العلم.
2. كتابة موضوعات مشابهة تعني بدراسة الأقوال التي ضعفها علماء التفسير من خلال كتبهم.
3. دراسة أساليب علماء التفسير في النقد والتوجيه والرد والتضعيف.

المصادر والمراجع:

الألباني، م. ن. (1983). صحيح أبي داود. رقم الحديث 3983.

أبو علي الفارسي، (1993). الحجة للقراء السبعة (ج. 2، ص. 299). دمشق/ بيروت: دار المأمون للتراث.

أبو حيان، م. ب. ي. ب. ح. أ. (1420). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: علي محمد الضباع. بيروت، لبنان: دار الفكر.

البغا، م. د.، & مستو، م. د. (1998). الواضح في علوم القرآن (ص. 120). دمشق: دار الكلم الطيب/ دار العلوم الإنسانية.

البصري، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب. (بدون تاريخ). تفسير الماوردي = النكت والعيون (تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم). دار الكتب العلمية. (ج. 6، ص. 70)

ابن عرفة، م. ب. م. (2008). تفسير ابن عرفة. تحقيق: جلال الأسيوطي. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابن عرفة، م. ب. م. (2014). المختصر الفقهي. تحقيق حافظ عبد الرحمن محمد خير. مؤسسة خلف أحمد الخبتور.

ابن فرحون اليعمري، إبراهيم بن علي بن محمد. (د. ت). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب (ج. 2، ص. 339). تحقيق وتعليق: محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث للطبع والنشر.

ابن خالويه، أ. ب. أ. (1401هـ). الحجة في القراءات السبع (ص. 88). تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق.

ابن خالويه، أ. ب. أ. (1992). إعراب القراءات السبع وعللها. تحقيق: العثيمين. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن جزري، م. ب. م. ب. ي. (د. ت). الوفيات معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين (ج. 2، ص. 243). مكتبة ابن تيمية للنشر.

ابن مجاهد البغدادي، أ. ب. م. (1400). السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف. مصر: دار المعارف.

ابن حجر العسقلاني، أ. ف. أ. (1969). إنباء الغمر بأبناء العمر (ج. 2، ص. 192). تحقيق: حسن حبشي. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن قنفذ، أ. ب. ح. (1983). غاية النهاية في طبقات القراء (ص. 379). تحقيق عادل نويهض. بيروت: دار الآفاق الجديدة.

التنبكتي السوداني، أحمد بابا بن أحمد. (2000). نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص. 465). تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة. ط. 2. طرابلس – ليبيا: دار الكاتب.

التنبكتي، أ. ب. أ. (د. ت). نيل الابتهاج بتطريز الديباج (ص. 469).

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. (د. ت). الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (ج. 9، ص. 240). بيروت: دار مكتبة الحياة.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د. ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج. 1، ص. 229). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لبنان/ صيدا: المكتبة العصرية.

السيوطي، ع. ب. ب. (د. ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (ج. 1، ص. 230).

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002). الأعلام (ج. 7، ص. 43). ط. 15. بيروت: دار العلم للملايين.

اليابانى، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم. (1951-1955). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (ج. 2، ص. 177). إسطنبول: وكالة المعارف.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (كاتب جلبي). (1941-1943). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (ص. 438). عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. إسطنبول: وكالة المعارف.

الداوودي، م. ب. ع. ب. أ. (د. ت). طبقات المفسرين (ج. 2، ص. 293). بيروت: دار الكتب العلمية.

الشاطبي، القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أ. م. (2005). متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع. تحقيق: محمد تميم الزعبي. مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر. (بدون تاريخ). الجامع لأحكام القرآن (ج. 18، ص. 247-248).

العماد العكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن. (1986). شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق: محمود الأرناؤوط). دار ابن كثير. (الطبعة الأولى، ج. 6، ص. 138)

الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد. (1422هـ). زاد المسير في علم التفسير (تحقيق: عبد الرزاق المهدي). دار الكتاب العربي. (الطبعة الأولى، ج. 4، ص. 325)

Sources and references:

Albani, M. N. (1983). Sahih Abu Dawood (Hadith No. 3983).

Abu Ali al-Farsi. (1993). Al-Hujjah for the Seven Readers (Vol. 2, p. 299). Damascus/Beirut: Dar al-Ma'mun for Heritage.

Abu Hayyan, M. B. Y. B. H. A. (1420). Al-Bahr al-Muhit in Tafseer (Trans. Ali Muhammad al-Dabba'a). Beirut, Lebanon: Dar al-Fikr.

Al-Bagha, M. D., & Mesto, M. D. (1998). Al-Wadih fi Ulum al-Quran (p. 120). Damascus: Dar al-Kalim al-Tayyib/Dar al-'Uloom al-Insaniyyah.

Al-Basri, Abu al-Hassan Ali ibn Muhammad ibn Muhammad ibn Habib. (n.d.). Tafseer al-Mawardi = Al-Nukat wal-Uyun (Trans. Sayyid ibn Abd al-Maqsood ibn Abdul Rahim). Dar al-Kutub al-Ilmiyyah. (Vol. 6, p. 70)

Ibn Arfah, M. B. M. (2008). Tafseer Ibn Arfah (Trans. Jalal al-Esyooti). Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Ibn Arfah, M. B. M. (2014). Al-Mukhtasar al-Fiqhi (Trans. Hafiz Abdul Rahman Muhammad Khair). Khalaf Ahmed al-Khabtoor Foundation.

Ibn Farhun al-'Imri, Ibrahim ibn Ali ibn Muhammad. (n.d.). Al-Dibaj al-Madhhab fi Ma'rifah Ayaan Ulama al-Madhhab (Vol. 2, p. 339). Trans. & commentary: Muhammad al-Ahmadi Abu al-Noor. Cairo: Dar al-Turath for Printing and Publishing.

Ibn Khalawayh, A. B. A. (1401 AH). Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab' (p. 88). Trans. Abdul Aal Salem Makram. Beirut: Dar al-Shurouq.

Ibn Khalawayh, A. B. A. (1992). I'raab al-Qira'at al-Sab' wa 'Ilaluha (Trans. Al-'Uthaymeen). Cairo: Maktabat al-Khanji.

Ibn Jazari, M. B. M. B. Y. (n.d.). Al-Wafayat: A Chronological Dictionary of the Companions and Notable Scholars, Hadith Experts, Jurisprudents, and Authors (Vol. 2, p. 243). Maktabat Ibn Taymiyyah for Publishing.

Ibn Majah al-Baghdadi, A. B. M. (1400 AH). Al-Saba'a fi al-Qira'at (Trans. Shawqi Dayf). Egypt: Dar al-Ma'arif.

Ibn Hajar al-Asqalani, A. F. A. (1969). Inbaa' al-Ghamr bi-A'ba' al-'Umar (Vol. 2, p. 192). Trans. Hassan Habashi. Cairo: The Supreme Council for Islamic Affairs - Committee for the Revival of Islamic Heritage.

Ibn Qunfudh, A. B. H. (1983). Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Qurra' (p. 379). Trans. Adel Nuhayd. Beirut: Dar al-Afaq al-Jadidah.

Al-Tanbakti al-Sudani, Ahmad Baba ibn Ahmad. (2000). Nayl al-Ibtihaj bi-Taraz al-Dibaj (p. 465). Foreword: Abdul Hamid Abdullah al-Haramah. 2nd ed. Tripoli, Libya: Dar al-Katib.

Al-Tanbakti, A. B. A. (n.d.). Nayl al-Ibtihaj bi-Taraz al-Dibaj (p. 469).

Al-Sakhawi, Shams al-Din Abu al-Khair Muhammad ibn Abdul Rahman. (n.d.). Al-Daw' al-Lami' li-Ahl al-Qarn al-Tasi' (Vol. 9, p. 240). Beirut: Dar Maktabat al-Hayat.

Al-Suyuti, Abdul Rahman ibn Abi Bakr. (n.d.). Bughiyah al-Wa'ah fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat (Vol. 1, p. 229). Trans. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Lebanon/Saida: Al-Maktabah al-‘Asriyah.

Al-Suyuti, A. B. B. (n.d.). Bughiyah al-Wa'ah fi Tabaqat al-Lughawiyyin wa al-Nuhat (Vol. 1, p. 230).

Al-Zarkali, Khayr al-Din ibn Mahmoud. (2002). Al-A'lam (Vol. 7, p. 43). 15th ed. Beirut: Dar al-‘Ilm lil-Malayeen.

Al-Yabani, Ismail Pasha ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim. (1951-1955). Hadiyah al-‘Arefin Asma' al-Mu’allifin wa Athar al-Musannifin (Vol. 2, p. 177). Istanbul: Agency of Knowledge.

Haji Khalifa, Mustafa ibn Abdullah (Kaatib Jelbi). (1941-1943). Kashf al-Zunoon ‘an Asami al-Kutub wa al-Funun (p. 438). Edited and annotated by Muhammad Sharaf al-Din Yaltaqaya and Mu'allim Rifaat Bilka al-Kilisi. Istanbul: Agency of Knowledge.

Al-Dawoodi, M. B. A. B. A. (n.d.). Tabaqat al-Mufassirin (Vol. 2, p. 293). Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

Al-Shatibi, Al-Qasim ibn Firah ibn Khalaf ibn Ahmad al-Ra‘ini, A. M. (2005). Matn al-Shatibiyyah = Harz al-Amani wa Wajh al-Tahani fi al-Qira’at al-Sab‘. Trans. Muhammad Tamim al-Za'bi. Maktabat Dar al-Huda and Dar al-Ghawthani for Quranic Studies, 4th ed.

Al-Qurtubi, Abu Abdallah Muhammad ibn Ahmad ibn Abi Bakr. (n.d.). Al-Jami' li-Ahkam al-Quran (Vol. 18, p. 247-248).

Al-Imad al-Akri, Abdul Hai ibn Ahmad ibn Muhammad ibn. (1986). Shadharat al-Dhahab fi Akhbar man Dhahab (Trans. Mahmoud al-Arna'ut). Dar Ibn Kathir. (1st ed., Vol. 6, p. 138).

Al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj Abdul Rahman ibn Ali ibn Muhammad. (1422 AH). Zad al-Masir fi Ilm al-Tafseer (Trans. Abdul Razzaq al-Mahdi). Dar al-Kitab al-Arabi. (1st ed., Vol. 4, p. 325).